تحولات استراتيجية

على خريطة السياسة الدولية

السياسة الدولية

القائد الإقليمى

أدوار القوى المحورية فى مرحلة السيولة الدولية

تقديم: القوى الإقليمية الصاعدة واتجاهات تطور هيكل القيادة الدولى — مالك عونى

احتمالات بروز قيادة إقليمية فى الشرق الأوسط — أحمد كاتب

قيود التكامل القارى وحدود دور أوروبا الدولى — محمود بيومى

هل تصبح روسيا قوة "تعديلية" فى النظام الدولى؟ — د. نورهان الشيخ

الصعود الصينى وسيناريوهات تحدى القطب الأمريكى — د. أحمد قنديل

دور أمريكا الجنوبية بين التكامل الإقليمى والصعود البرازيلى — رنا أبوعمرة

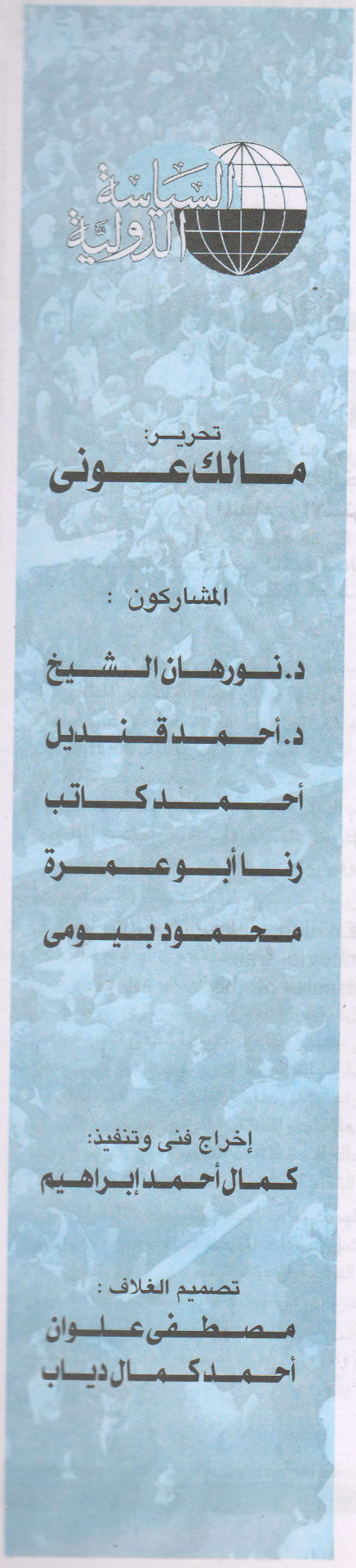

تحولات استراتيجية

على خريطة السياسة الدولية

القائد الإقليمى

أدوار القوى المحورية فى مرحلة السيولة الدولية

تحرير:
مالك عونى

المشاركون :

د. نورهان الشيخ

د. أحمد قنديل

أحمد كاتب

رنا أبو عمرة

محمود بيومى

إخراج فنى وتنفيذ:
كمال أحمد إبراهيم

تصميم الغلاف :
مصطفى علوان
أحمد كمال دياب

استعادة النفوذ:
هل تصبح روسيا قوة تعديلية فى النظام الدولى؟

على مدى قرون، كانت روسيا القيصرية قوة أوروبية فاعلة، وأحد أركان التوازن الدولى، فى إطار نظام متعدد القوى تهيمن عليه الدول والإمبراطوريات الأوروبية.

د. نورهان الشيخ
أستاذ العلوم السياسية
جامعة القاهرة

وعقب الحرب العالمية الثانية، وعلى مدى ما يزيد على أربعة عقود، استطاعت روسيا السوفيتية استعادة عافيتها، وإعادة بناء قدراتها العسكرية والاقتصادية على النحو الذى مكنها من منافسة الولايات المتحدة على قيادة النظام الدولى، فى إطار نظام ثنائى القطبية، هيمنت موسكو وواشنطن على قمته، واحتكرتا إدارة شئونه.

إلا إن مطلع التسعينيات شهد تراجعا واضحا فى القوة والمكانة الروسيتين، عقب تفكك الاتحاد السوفيتى، حيث خرجت روسيا من الحرب الباردة مهزومة سياسيا، ومنهارة اقتصاديا، وأكد القادة الروس مرارا أنه لا عودة للشيوعية، وصراع النفوذ. واستطاعت روسيا أن تقدم نفسها كدولة أوروبية أرثوذكسية ذات اقتصاد سوق حرة، وتعددية حزبية، وعمق آسيوى. يعكس ذلك الشعار الوطنى الروسى المتمثل فى نسر برأسين، ينظر إحداهما إلى الغرب والآخر للشرق. فنحو ٧٥٪ من مساحة روسيا تستأثر بشمال آسيا بالكامل، كما تمتد أراضيها لتمثل ٤٠٪ من مساحة أوروبا. ومن ثم، فهى تنتمى لكلا المحيطين، ليس فقط جغرافيا، ولكن سياسيا، واقتصاديا، وربما اجتماعيا، وثقافيا أيضا. وترى القيادة الروسية أن روسيا فى أوروبا، وأمريكا خارجها، وهو ما يعنى أن التقارب بين روسيا وأوروبا أمر حتمى، وأن الروابط التاريخية والجغرافية والمصلحية عميقة، ويتعين أن تكون العلاقات مع أوروبا أوسع نطاقا مما هى عليه.

وقبلت روسيا على مدى ما يزيد على عقد ونصف عقد، بقيادة الولايات المتحدة للعالم، فى إطار نظام دولى أحادى القطبية، فلم يعد هناك شرق أو غرب، وإنما مجموعة من القوى الكبرى تتقدمها، وتقودها، واشنطن. وسلمت موسكو بالنهج الأمريكى فى إدارة الأزمات والقضايا الدولية والإقليمية، والذى انطوى فى الكثير من الحالات على مساس بالمصالح الروسية، وأبرزها الضربات الأمريكية عام ١٩٩٩ على صربيا، حليف روسيا، وامتدادها العرقى، والدينى، والثقافى فى أوروبا، والتى دخلت روسيا الحرب العالمية الأولى دفاعا عنها، وكذلك فى واقعة الاحتلال الأمريكى للعراق ٢٠٠٣. كما قبلت موسكو بتمدد النفوذ الأمريكى فى الجمهوريات السوفيتية السابقة، والتى وصل التغلغل العسكرى والاقتصادى الأمريكى فيها إلى حد غير مسبوق، ولم يكن متصورا فى منطقة كانت جزءا من الاتحاد السوفيتى، ولا تزال تمثل المجال الحيوى لروسيا الاتحادية.

أولا- روسيا تستعيد عافيتها:

لم يكن قبول روسيا بالزعامة الأمريكية عن اقتناع أو رضا مطلق بوضع روسيا ودورها فى تلك الفترة، وما كان صمت روسيا عن الهيمنة الأمريكية سوى ستار مرن يخفى عزم وإصرار الرئيس الروسى بوتين على إعادة روسيا لمكانتها، ووضع حد للتهديد الأمريكى للمصالح الروسية، متى سنحت الفرصة، وسمحت القدرات الروسية بذلك. وعقب عقد طاحن من الانهيار الاقتصادى، والتخبط، وعدم الاستقرار السياسى خلال التسعينيات، بدأت روسيا فى استعادة عافيتها. ومع نهاية العقد المنصرم، كانت روسيا قد عادت لمصاف القوى الكبرى الفاعلة والمؤثرة، اقتصاديا وعسكريا.

تعكس المؤشرات الاقتصادية، من ناحية، حالة جيدة للاقتصاد الروسى رغم الأزمة المالية التى تعتصر العالم منذ عام ٢٠٠٨، حيث حققت روسيا معدل نمو نحو ٣,٥٪ عام ٢٠١٢، ولديها ثالث أكبر احتياطى عالمى من الذهب والعملات الصعبة (٥١٤,٩ مليار دولار فى سبتمبر ٢٠١٣)، وأقل مستوى للدين الخارجى ٣٪ تقريبا من إجمالى الناتج المحلى، وبلغ عجز الميزانية ٤٢٠ مليون دولار فقط عام ٢٠١٢ أى ما يعادل أقل من ١,٠٪ من إجمالى الناتج المحلى. كما أن نسبة البطالة بلغت ٤,٥٪، وبلغ معدل التضخم ٤,٧٪ خلال عام ٢٠١٣. وتتمتع روسيا بالاكتفاء الذاتى من الحبوب منذ سنوات، وتصدر ملايين الأطنان من القمح سنويا (١٥,٣ مليون طن عام ٢٠١٢ بقيمة ٤,٢٨٢ مليار دولار، فى واحد من أقل التقديرات، حيث بلغت صادرات القمح ٢٧,٢ مليون طن عام ٢٠١١). وارتفعت الاستثمارات الأجنبية فى الاقتصاد الروسى فى النصف الأول من عام ٢٠١٣ بنحو ١١٪، وبلغت أكثر من ٣٧٠ مليار دولار.

من ناحية أخرى، استعادت روسيا مكانتها كقوة عسكرية كبرى. فقد كانت روسيا فى فترة الحرب الباردة، وعلى مدى نصف قرن، قوة عسكرية عظمى مكافئة للولايات المتحدة. إلا أن حقبة التسعينيات شهدت تدهورا حادا فى القدرات العسكرية الروسية، وكان ذلك جزءا من حالة التدهور العام الذى أصاب روسيا، عقب تفكك الاتحاد السوفيتى. وقد أولى الرئيس بوتين،

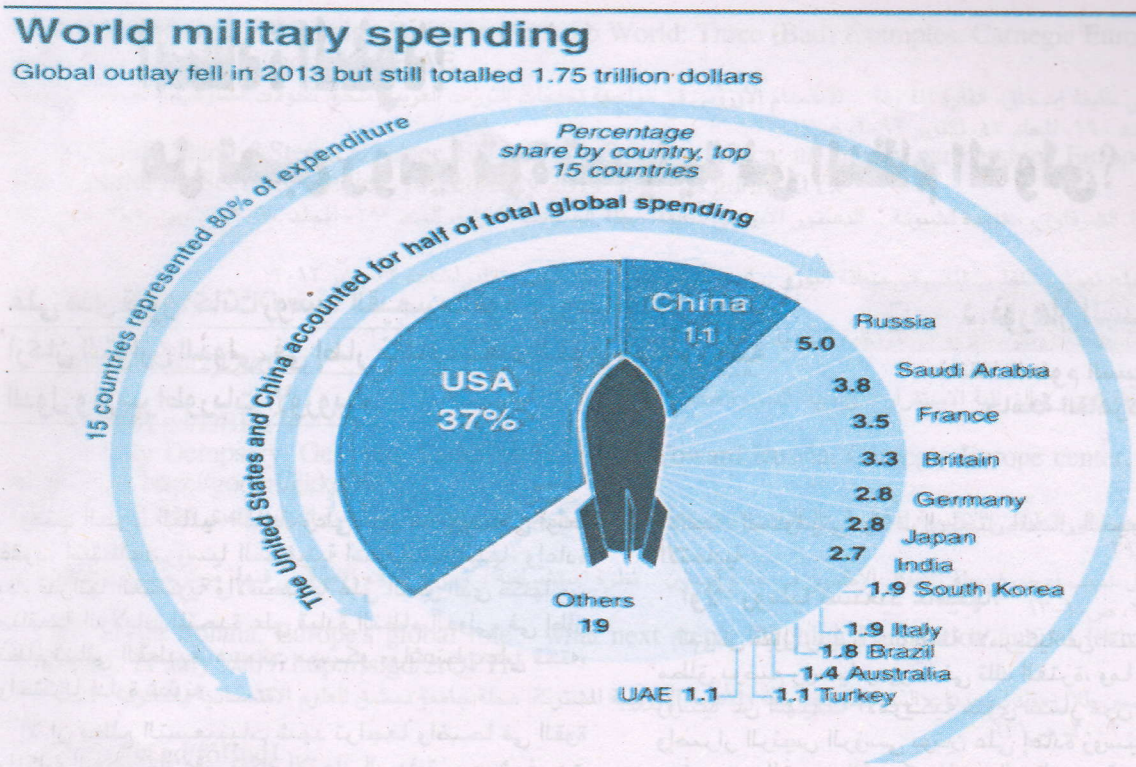

رسم بيانى يوضح موقع روسيا فى الإنفاق العسكرى على مستوى العالم فى عام ٢٠١٣

منذ توليه السلطة مطلع عام ٢٠٠٠، اهتماما واضحا بالمؤسسة العسكرية، وبضرورة تطوير القدرات العسكرية، الروسية من أجل الحفاظ على مصالح روسيا ومكانتها كقوة كبرى. وساعد التحسن فى الأوضاع الاقتصادية على توفير التمويل والدعم اللازمين لإدخال رؤيته حيز التنفيذ.

وقد تضمنت جهود تطوير المؤسسة العسكرية مجموعة من الإجراءات، شملت الأفراد والمعدات، حيث تم التصديق عام ٢٠٠٨ على البنية الجديدة للجيش والأسطول حتى عام ٢٠٢٠، والتى تتضمن تغيرات جوهرية فى بنية وقوام القوات المسلحة، بحيث تتألف من وحدات صغيرة العدد، وسريعة الانتشار محليا وإقليميا، مزودة بأسلحة متقدمة ومستعدة للتعامل الفعال والسريع مع المخاطر والتهديدات. كما ركز بوتين على أهمية التدريب كمحور أساسى لتطوير المؤسسة العسكرية. وكانت البداية بمناورات أسطول الشمال فى بحر بارنتس، وأسطول بحر البلطيق عام ٢٠٠٥، والتى كانت الأولى من نوعها منذ أكثر من ٢٠ عاما. وتم استئناف دوريات القاذفات الروسية بعيدة المدى الملقبة بالدببة عام ٢٠٠٧، بعد انقطاع دام ١٥ عاما، والتى اقتربت من سواحل كل من بريطانيا والنرويج، وقاعدة جوام، وولاية ألاسكا الأمريكية فى تحد واضح لواشنطن وحلفائها. كما بدأت روسيا العديد من المناورات المشتركة، أبرزها المناورات الروسية - الصينية التى تجرى دوريا منذ عام ٢٠٠٥، و"مهمة السلام" التى تتم سنويا فى إطار منظمة شنجهاى، ومناورات "روبيج" التى تجرى سنويا أيضا منذ عام ٢٠٠٣ بين أعضاء منظمة الأمن الجماعى التى تضم روسيا وخمسا من الجمهوريات السوفيتية السابقة. تم أيضا تزويد القوات الاستراتيجية الروسية بمنظومات حديثة من الصواريخ والدبابات والطائرات بدون طيار وغيرها. وبدأ العمل على تزويد الأسطول الروسى بحاملات طائرات جديدة، وثمانى غواصات تعمل بالطاقة النووية قبل عام ٢٠١٧. وتم تزويد الأسطول الروسى فى البحر الأسود بكاسحة الألغام "الأدميرال زاخارين" المجهزة بتقنية جديدة تنتمى إلى الجيل الخامس من تقنيات البحث عن الألغام التى لم يسبق لها مثيل فى سلاح البحرية الروسية.

وتعد هذه النقلة النوعية فى العسكرية الروسية ثمرة تطوير الصناعات العسكرية، وتشجيع الابتكارات والنماذج الحديثة للمنظومات المختلفة، ليس فقط للارتقاء بالقدرات العسكرية لروسيا، ولكن لزيادة قدرتها التنافسية فى سوق السلاح. وتنظم روسيا معارض دولية للسلاح الروسى، كما تشارك فى المعارض التى تنظمها الدول الأخرى لهذا الغرض. وقد نجحت روسيا فى استعادة مكانتها كثانى أكبر مصدر للسلاح فى العالم، بعد الولايات المتحدة، بعد أن تراجعت للمرتبة الرابعة خلال التسعينيات. وتستأثر روسيا بـ ٢٦٪ من إجمالى المبيعات العالمية من الأسلحة، وبلغ عائدها ١٥ مليار دولار عام ٢٠١٢.

ثانيا- الرؤية الروسية الجديدة:

فى ضوء التطور الملحوظ فى القدرات الروسية، أخذت موسكو تعد العدة لتغيير قواعد اللعبة الدولية التى لا تتفق مع المصالح والمكانة الروسيتين، وفى مقدمتها انفراد الولايات المتحدة باتخاذ القرار الدولى، وفرض الإرادة الأمريكية على الدول والشعوب، وتسيير الأزمات والقضايا الدولية والإقليمية

وفق مسار أوحد يتفق والمصالح الأمريكية فحسب، خاصة مع إدراك موسكو أن مهادنة الولايات المتحدة لها ليس لإدماجها فى المنظومة العالمية، والقبول بها كفاعل، وإنما لتحجيمها وتحويلها لتابع.

وكان طبيعيا أن يؤدى ذلك إلى مواجهة بين الجانبين، والتى بدأت مع إعلان واشنطن نشر درعها المضادة للصواريخ فى شرق أوروبا، عام ٢٠٠٧، فى التشيك وبولندا، على بعد كيلومترات من الحدود الروسية. فقد رأت روسيا أن الدرع الأمريكية تمثل تهديدا مباشرا لأمنها القومى، وتهدف إلى حرمانها من القدرة على توجيه الضربة الثانية الرادعة للولايات المتحدة، فى حال قيام الأخيرة بالهجوم عليها. ومن ثم، تترك روسيا دون قوة ردع حقيقية تضمن أمنها وسلامة شعبها. وتأكدت المخاوف والشكوك الروسية مع رفض واشنطن إشراك موسكو فى المشروع، من خلال محطة رادار روسية اقترحتها كبديل عن تلك التى فى التشيك.

ثم كانت أزمة أوسيتيا الجنوبية ٢٠٠٨، التى صمدت خلالها روسيا فى وجه الضغوط الأمريكية، ومثلت أول تحد حقيقى لواشنطن، وأول كلمة "لا" تطلق فى وجهها، منذ نهاية الحرب الباردة. وجاءت الأزمة السورية منذ عام ٢٠١١، وعلى مدى ما يزيد على ثلاث سنوات، لتؤكد التوجه الروسى نحو تغيير قواعد اللعبة الدولية. وتظل الأزمة الأوكرانية التى بدأت فى نوفمبر الماضى هى الكاشفة والمؤكدة لهذا التغيير. وكان ضم روسيا لشبه جزيرة القرم، درة أوكرانيا، صفعة قوية للغرب، أدرك على أثرها ما أصبحت عليه روسيا من قوة ومكانة، وما تتطلع إليه فى المستقبل.

فمكانة روسيا كقوة كبرى، ودورها الفاعل فى النظام الدولى أصبحا أمرا لا ريب فيه. إلا أن رؤية القيادة الروسية لهذا الدور، ومحدداته، وحدوده تختلف كثيرا عما كان عليه الحال خلال فترة الاتحاد السوفيتى السابق. وفى هذا السياق، يبرز بعدان أساسيان للتوجهات الروسية.

أولهما: إن السياسة الروسية الراهنة تحكمها المصالح الاقتصادية، ومقتضيات الأمن القومى الروسى، حيث أصبحت السياسة الروسية أكثر برجماتية وبعدا عن الأيديولوجية التى كانت تحكم سياستها فى العهد السوفيتى. وهنا، يبرز قطاعان يقودان علاقات روسيا الخارجية، هما: الطاقة، وصادرات الأسلحة الروسية. ويعد قطاع الطاقة دعامة أساسية للأمن القومى الروسى، بمفهومه الشامل، حيث تمد عوائد صادرات النفط والغاز الموازنة الروسية بأكثر من ٥٥٪ من وارداتها، وهو أداة تأثير مهمة من أدوات السياسة الخارجية الروسية، بالنظر إلى الدور المحورى الذى تلعبه روسيا فى سوق الطاقة العالمى. فروسيا أكبر منتج، وثانى أكبر مصدر للنفط فى العالم، والأولى فى إنتاج وتصدير الغاز، وبها ٣٥٪ من الاحتياطى العالمى من الغاز الطبيعى. وهناك حرص على دعم القدرة التنافسية للشركات الروسية فى الخارج، وتنمية الصادرات الروسية من النفط والغاز لمختلف الأسواق.

فروسيا لا تسعى إلى تحقيق مكاسب سياسية، أو ممارسة دور أمنى أو عسكرى ينافس الوجود الأمريكى المكثف فى بعض المناطق، ومنها المنطقة العربية، وإنما إلى شراكة استراتيجية بالمعنى الاقتصادى والتقنى، ذات عائد اقتصادى مباشر لروسيا، وعائد تنموى حقيقى لشركائها. وهى لا تطمح إلى مناوأة الولايات المتحدة، وإنما إلى حماية مصالحها وأمنها القومى، بمفهومه الواسع، والذى يتضمن ليس فقط الأمن العسكرى بمعناه التقليدى، وإنما يتضمن أبعادا أخرى، من أبرزها أمن الطاقة، وذلك خلافا لرؤية القيادة فى فترة الاتحاد السوفيتى، والتى كان يهيمن عليها الحسابات الأيديولوجية، ومقتضيات المنافسة العالمية مع الولايات المتحدة. ويبدو هذا طبيعيا فى ضوء زوال التناقض الأيديولوجى بين موسكو وواشنطن بتفكك الاتحاد السوفيتى وتحول العلاقة بينهما من الصراع والتنافس إلى التعاون الذى لا يخلو بالطبع من خلافات أو تناقضات فى الرؤى والسياسات.

البعد الآخر: إنه خلافا لزمن الحرب الباردة، حيث كانت موسكو هى مركز كتلتها التى تمنح المساعدات الاقتصادية والعسكرية للدول الأخرى، مقابل الولاء والتبعية لها، تسعى روسيا إلى بناء شبكة من التحالفات المبنية على الشراكة، وتبادل المصالح مع الدول الأخرى، بحيث تكون "الأولى بين شركاء متساوين"، فهى لا تتحرك منفردة فى مواجهة الولايات المتحدة، ولكن فى إطار جماعى.

ثالثا- دوائر استعادة النفوذ الروسى:

فى هذا السياق، تشهد السياسة الروسية نشاطا ملحوظا فى اتجاه القارة الآسيوية، حيث تدرك القيادة الروسية أن ميزان القوى الاقتصادية يميل بوضوح لمصلحة آسيا، فى ضوء الأزمة المالية التى كادت تعصف بالولايات المتحدة والكيان الأوروبى الموحد، فى الوقت الذى تتصاعد فيه قدرات العديد من القوى الآسيوية المهمة، والفاعلة إقليميا، وفى مقدمتها دول الكومنولث التى كانت جزءا من الاتحاد السوفيتى السابق، حيث يسعى بوتين إلى إعادة إحياء الروابط الاقتصادية الوثيقة، والتعاون الاستراتيجى بين موسكو وهذه الدول فى صورة جديدة تحترم استقلال هذه الدول، وهى "الاتحاد الأوراسى".

وتجاوزت العلاقات بين روسيا والصين حد الشراكة والتفاهم إلى التحالف والتعاون الاستراتيجى فى مختلف المجالات. فعلى مدى ربع قرن، كانت الشراكة الروسية - الصينية توجها ثابتا لدى البلدين، وابتعدت السياستان الروسية والصينية عن المنطلقات الأيديولوجية، وصارتا براجماتيتين تسعيان لتحقيق مصالحهما الاقتصادية بالدرجة الأولى، وذلك منذ رحيل ماو تسى تونج فى الصين، وانتهاء الحقبة الشيوعية فى التاريخ الروسى بتفكك الاتحاد السوفيتى.

ويظل قطاع الطاقة والتنسيق الأمنى هما القدمين اللتين يتحرك عليهما الجسد العملاق من التعاون فى المجالات الأخرى. فمصالح البلدين تتلاقى بوضوح فى مجال الطاقة، حيث تعد روسيا أكبر مصدر لها، فى حين تعد الصين ثانى أكبر مستهلك فى العالم. وتعول روسيا كثيرا على الصين فى إطار توجهها لتنويع أسواق الطاقة الروسية، حتى لا تكون رهينة للتهديدات الغربية بتخفيض واردات الطاقة من روسيا، مما يؤثر حتما فى الاقتصاد الروسى.

وتم، خلال القمة الأخيرة بين البلدين فى مايو الماضى، توقيع أضخم عقد فى تاريخ شركة "غازبروم" مع شركة النفط الوطنية الصينية "CNPC" لتزويد الصين بـ ٣٨ مليار متر مكعب من الغاز الروسى سنويا لمدة ٣٠ عاما بقيمة إجمالية ٤٠٠ مليار

دولار، وذلك عبر الخط الشرقى من شرق سيبيريا إلى الصين، وهو الخط الذى تم افتتاحه فى سبتمبر ٢٠١٠، وبدأ ضخ النفط به فى يناير من العام التالى. وتم الاتفاق على البدء فى تجهيز الخط الغربى لتوريد الغاز الروسى للصين لاستيعاب الزيادة المقررة. كما تم توقيع ٤٩ اتفاقية جديدة بين البلدين، تتضمن إنشاء مشاريع عملاقة باستثمارات مشتركة، وتأكيد عزم البلدين مضاعفة التبادل التجارى بينهما، والبالغ ٩٠ مليار دولار العام الماضى ليصل إلى ٢٠٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٠.

يضاف إلى هذا التعاون الاستراتيجى بين البلدين فى المجال العسكرى، حيث كانت الصين أكبر مستورد للسلاح الروسى، وكانت تستأثر وحدها بنصف صادرات روسيا من الأسلحة. إلا أن وارداتها من الأسلحة الروسية تراجعت فى السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ بسبب تقدم الصناعات العسكرية بها، ولكنها لا تزال تحتل حاليا المرتبة الرابعة فى مبيعات السلاح الروسى بمبلغ ٢,٨ مليار دولار. هذا إلى جانب المناورات الثنائية بين البلدين، والتى كان آخرها مناورات "التعاون البحرى ٢٠١٤" المشتركة التى أجريت بالتزامن مع القمة، حيث انطلقت يوم ٢٠ مايو من قاعدة "أسون" البحرية الصينية، ولمدة أسبوع.

يأتى هذا فى إطار تفاهم سياسى استراتيجى بين البلدين، وتطابق فى الرؤى والمواقف من الأزمات الدولية والإقليمية. ورغم أن الصين اتخذت موقفا يبدو ظاهريا محايدا إزاء الخلاف بين روسيا والغرب بشأن أوكرانيا، فإنها أبدت تفهما للموقف الروسى، وأدانت العقوبات التى فرضها الاتحاد الأوروبى، والولايات المتحدة، وكندا ضد موسكو. فالبلدان يعارضان هيمنة قوة واحدة على النظام العالمى، وتوسيع حلف الأطلنطى، واقترابه من آسيا، وتحترم كل منهما مصالح الطرف الآخر، وما يعده مناطق نفوذ تمس أمنه القومى.

وهناك توافق بين البلدين وتنسيق فى مجلس الأمن بشأن قضايا إقليمية مهمة فى الشرق الأوسط، منها سوريا. وعقب القمة مباشرة، استخدم البلدان حق النقض "الفيتو" فى مجلس الأمن للمرة الرابعة، ليسقط بذلك مشروع قرار تقدمت به فرنسا لتحويل ملف سوريا الى المحكمة الجنائية الدولية، انطلاقا من عدم فاعلية الإجراء فى حل الصراع، وإمكانية اتخاذه ذريعة للتدخل العسكرى فى سوريا. ويعد التوافق حول الموقف من الملف النووى الإيرانى نموذجا آخر للتفاهم بين البلدين، حيث يتفرد الموقفان الروسى والصينى بحسبانهما الأكثر تفهما للطموح الإيرانى، وكلاهما يؤيد من حيث المبدأ حق إيران فى

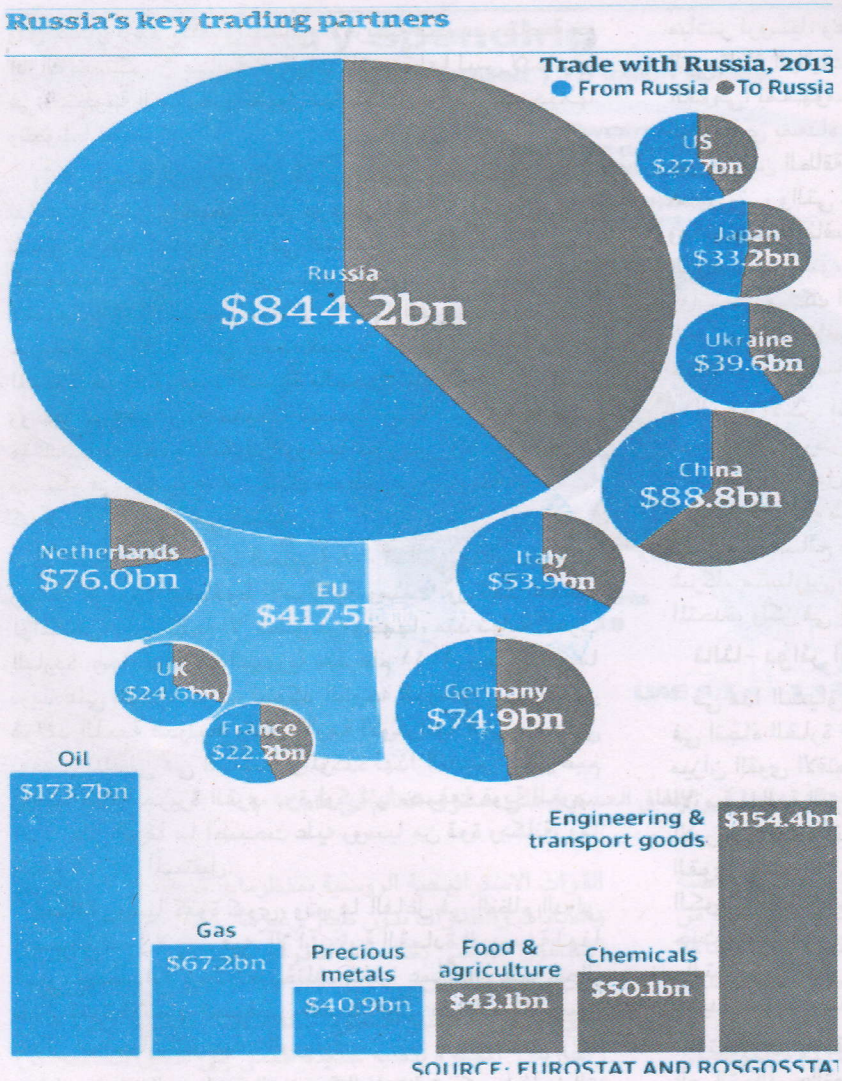

رسم بيانى يوضح الشركاء التجاريين الرئيسيين لروسيا عام ٢٠١٣، والمنتجات الرئيسية فى هيكل التجارة الروسية، وتتضمن من اليسار النفط، والغاز، والمعادن الثمينة، والأغذية والمنتجات الزراعية، والمواد الكيماوية، والمنتجات الهندسية، ووسائل النقل.

امتلاك تكنولوجيا نووية للأغراض السلمية، وأولوية دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى حسم الجدل حول هذا الملف. كما ترفض الدولتان تماما أى تلويح باستخدام القوة، أو حتى التهديد باستخدامها ضد إيران، وتؤكدان ضرورة استمرار الإدارة الدبلوماسية للأزمة. وهناك أيضا تنسيق واسع النطاق بين البلدين فيما يتعلق بالعمل من أجل تحجيم الحركات الإسلامية المتطرفة فى آسيا الوسطى، وتحقيق الاستقرار فى تلك المنطقة.

كما تبرز الهند كشريك مهم وحليف استراتيجى لروسيا، حيث تعد أكبر دولة مستوردة للسلاح الروسى، وتستأثر بربع صادرات روسيا من الأسلحة، وفق تقديرات عام ٢٠١٢. هذا إلى جانب علاقات روسيا المتنامية مع ماليزيا، وإندونيسيا وغيرهما من دول جنوب شرق آسيا، حيث قامت روسيا فى

فبراير ٢٠١٣ بتسليم إندونيسيا صفقة مقاتلات "سو-٣٠ م ك٢" المتعاقد عليها، وهى المقاتلات ذاتها التى تصدرها موسكو إلى ماليزيا أيضا، وافتتحت روسيا مركز خدمة وصيانة لها فى ماليزيا عام ٢٠١٢، وأقامت مركزا لتدريب الفنيين الماليزيين فى عام ٢٠١١.

وتعد منظمة "شنجهاى" من الأطر المهمة للتحرك الروسى فى آسيا، وللتنسيق الأمنى مع الصين ودول آسيا الوسطى، إلى جانب أربع دول لها وضع مراقب فى المنظمة، وهى الهند، وباكستان، ومنغوليا، وإيران، وأفغانستان فى إطار ما يسمى مجموعة "منظمة شنجهاى للتعاون -أفغانستان". والمنظمة على هذا النحو تجمع بين أربع دول نووية، وخامسة ذات قدرات نووية سلمية، هى إيران. وتمثل المساحة الإجمالية للدول الأعضاء فيها ٣/٥ مساحة أوراسيا، وعدد سكانها ١/٤ سكان الكرة الأرضية. وقد تم توسيع أهداف المنظمة لتشمل إنشاء منطقة للتجارة الحرة بين دولها، وإنشاء مشروعات مشتركة فى قطاع النفط والغاز والموارد المائية، وكذلك إنشاء مصرف مشترك، والسعى إلى إصدار عملة موحدة فيما بينها مستقبلا، لتتحول المنظمة إلى تكتل سياسى استراتيجى اقتصادى يمكن روسيا من الحد من الطموح الأمريكى فى آسيا، ومحاولات واشنطن التمدد فيها.

كما تعد مجموعة البريكس التى تضم روسيا، والصين، والبرازيل، والهند، وجنوب إفريقيا، ويبلغ إجمالى ناتجها المحلى ٢١٪ من حجم الاقتصاد العالمى، وتمتلك ما بين ٣٠٪ و ٦٠٪ من المخزون العالمى لمختلف الموارد، واحتياطيات دولية تبلغ نحو أربعة تريليونات دولار - قدما أساسية لتحرك روسيا، ليس فقط فى آسيا، ولكن فى أمريكا اللاتينية أيضا. وقد عكست جولة الرئيس بوتين الأخيرة فى أمريكا اللاتينية، خلال شهر يوليو الماضى، حجم التطور فى العلاقات بين روسيا ودول أمريكا اللاتينية فى مختلف المجالات، والتفاهم الاستراتيجى بين الجانبين.

رابعا- روسيا تقود تأسيس نظام تكتل دولى جديد:

فى ضوء ما سبق، يمكن القول إن الانقسام الدولى بين تكتلين أو محورين قد عاد مرة أخرى بمعطيات وأسس جديدة، يغلب عليها الطابع المصلحى البرجماتى، حيث الانضمام إلى أى من الكتلتين طوعى على أساس تقارب المصالح والرؤى، وليس أيديولوجيا قصريا. ويضم المحور الأول الولايات المتحدة وشركاءها فى أوروبا وآسيا (خاصة اليابان، وكوريا الجنوبية). ويضم الآخر روسيا وشركاءها فى آسيا وأمريكا اللاتينية من الدول غير الراضية عن السياسات الأمريكية، وتتطلع لوضع أفضل فى النظام الدولى. وتعد مجموعة البريكس، ومنظمة شنجهاى للتعاون، والتنسيق الأمنى حجر زاوية لهذا المحور الذى سيمتد لجذب شركاء إقليميين فى منطقة الشرق الأوسط، من أبرزهم إيران، وسوريا، ومصر.

ونظام الكتل الجديد ليس نظاما جامدا كسابقه، خلال الحرب الباردة، ولكنه يتسم بالمرونة بحكم أساسه المصلحى، وبعده عن الأيديولوجيات والقوالب الجامدة. ولذا، فإن الدول المنتمية لإحدى الكتل ترتبط بشراكات وعلاقات تعاون وتفاهمات مع الدول فى الكتلة الأخرى، وفقا لتوافق المصالح بين الجانبين.

وقد كانت الأزمة الأوكرانية كاشفة لهذا الانقسام الدولى، حيث قامت الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبى، ومعهما اليابان وكندا، بفرض حزم متتالية من العقوبات على موسكو لم يسبق لها مثيل منذ الحرب الباردة، استهدفت قطاعات رئيسية فى الاقتصاد الروسى، هى الطاقة، وصناعة الأسلحة، والقطاع المالى، وطالت شخصيات روسية سياسية واقتصادية بارزة، وشركات، وبنوكا أيضا. وضمت "القائمة السوداء" الأوروبية وحدها إجمالى ٩٥ شخصا، و٢٣ شركة وبنكا. كما أعلن البنتاجون تجميد التعاون العسكرى مع روسيا، كما تم تجميد اجتماعات مجلس روسيا - الناتو والتعاون بين الجانبين، واستبعدت روسيا من حضور قمة "الثمانى الكبار" الأخيرة لتعود مجموعة "السبع" مرة أخرى.

ومن الواضح أن الهدف من العقوبات ليس المساعدة فى تسوية الأزمة الأوكرانية، وإنما النيل من قوة روسيا الصاعدة، ووضعها كعملاق للطاقة. يؤكد ذلك أن العقوبات الغربية الجديدة ضد روسيا تعيق عمليات تطوير واستخراج النفط من الحقول الصعبة، كما أنها تقوض عددا من المشاريع فى قطاع الطاقة، خاصة مشاريع التنقيب فى القطب الشمالى، وأيضا تضيق الخناق على قوتها البحرية التى من المتوقع أن تتنامى بعد ضم القرم، وحصول روسيا على منفذ دائم على المياه الدفيئة.

إن الولايات المتحدة تحاول إحكام الخناق على روسيا. ورغم أن العقوبات يتم فرضها تحت غطاء معلن، وهو "ضلوع موسكو فى الحرب فى أوكرانيا"، فإن الأمر يتجاوز الأزمة الأوكرانية إلى الصراع حول مكانة الدولة القائد فى النظام الدولى، والتى تحاول واشنطن باستماتة الحفاظ عليها دون منازع فى مواجهة الطموح الروسى المتزايد الذى أصبح واقعا يهدد الانفراد الأمريكى فى إدارة الشأن الدولى والإقليمى، ويطرح مصالح ومواقف مختلفة، وربما متناقضة مع تلك الأمريكية، تعرقل أجندتها الدولية، وتحد من حرية حركتها.

هذا فى حين رفضت الصين، والهند، ودول أمريكا اللاتينية سياسة العقوبات على روسيا، وتم استقبال الرئيس الروسى بوتين فى عواصم هذه الدول استقبالا مهيبا ليؤكد أن روسيا لا يمكن عزلها، وأن لها عمقا استراتيجيا فى آسيا وأمريكا اللاتينية يمكنها الاحتماء به من هجمات الغرب. وفى خطوة لم يتوقعها الغرب، اتخذت روسيا مجموعة من الإجراءات ردا على العقوبات الغربية، تضمنت حظر استيراد المنتجات الزراعية، والمواد الخام، والأغذية من الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبى، وكندا، والنرويج، وأية دولة قررت فرض عقوبات ضد هيئات أو شخصيات روسية، واتجهت لاستخدام دولار هونج كونج بديلا عن الدولار الأمريكى فى معاملاتها التجارية، والاتفاق مع الصين على مقايضة عملتى البلدين، الروبل واليوان، واستخدامهما فى الحسابات التجارية الثنائية بديلا عن الدولار. وسيكون لهذا تداعياته بالتأكيد على الاقتصاد الأمريكى، خاصة فى حال نجاح التجربة، وتوسيع نطاقها لتشمل دولا أخرى غير راضية عن النظام الاقتصادى والمالى الحالى، نظام بريتون وودز، الذى وضعته الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون منتصف الأربعينيات من القرن الماضى. إلا أن الاتحاد الأوروبى يظل هو الأكثر تضررا، خاصة ليتوانيا، وبولندا، وألمانيا، والنرويج. ومن المتوقع أن تبلغ الخسائر

الأوروبية من العقوبات الروسية الأخيرة ما قيمته ١٢ مليار يورو سنويا، إلى جانب تردى أوضاع العاملين بقطاع الزراعة، وما لذلك من تداعيات اجتماعية.

يتزامن ذلك مع تصاعد المواجهة بين روسيا وحلف شمال الأطلسى، فى ضوء استمرار سيطرة عقلية الحرب الباردة، ونمط تفكيرها وسياستها إزاء موسكو على واشنطن وحلفائها، واتجاه الحلف لتعزيز إمكانياته الدفاعية بالقرب من الحدود الروسية فى شرق أوروبا، خاصة بولندا، وفى مياه البحر الأسود والبلطيق، وسعيه لتقويض النفوذ الروسى، واقتلاعه من أوكرانيا وغيرها من الجمهوريات السوفيتية السابقة، ونشر صواريخ عابرة للقارات فى أوكرانيا، ودعوتها للمشاركة فى المناورات العسكرية للحلف، ودعم القدرة القتالية للجيش الأوكرانى لجعلها تتفق مع مقاييس الحلف، تمهيدا لضمها لعضويته. ولا تتصور موسكو أن يضم الحلف كييف التى كانت يوما ما عاصمة روسيا، وأن يقف الحلف بقواته وترسانته العسكرية على أبواب موسكو. فأوكرانيا ليست فقط حليفا استراتيجيا مهما لموسكو، وإنما امتداد طبيعى لها، وسقوطها فى الفلك الأورو-أطلنطى يعنى خسارة روسيا لمجالها الحيوى كله، وانتشار النفوذ الأمريكى فى المنطقة بلا حسيب أو رقيب، وإحكام طوق واشنطن حول روسيا.

خاتمة - حدود الصراع الدولى:

رغم التوتر الشديد والمتزايد الذى يكتنف العلاقات بين روسيا والغرب، على خلفية الأزمة الأوكرانية، وخروج العلاقة بينهما عن بعض المبادئ التى حكمتها لسنوات، يستمر حرص الطرفين على عدم بلوغ الأمر حد المواجهة المباشرة، أو الصدام المسلح بينهما. وقد يلجأ الطرفان إلى العقوبات الاقتصادية والتجارية، وقد تحدث مواجهات دبلوماسية بينهما داخل مجلس الأمن، ويصل الأمر إلى حد المشادات اللفظية والاتهامات المتبادلة فى كثير من الأحيان، دون أن يترجم ذلك كله إلى مواجهة عسكرية بين الطرفين، يخرج منها الجميع مدمرا ومهزوما.

وهذه ليست المرة الأولى، فقد عكست أزمة أوسيتيا الجنوبية ٢٠٠٨ حرص واشنطن على عدم التصعيد مع موسكو، حيث شهدت الأزمة مواجهة حادة بين الولايات المتحدة وروسيا، خرجت منها الأخيرة منتصرة دبلوماسيا لتؤكد كون روسيا لاعبا دوليا، لا يمكن تجاوزه، أو اختراق دائرة أمنه القومى، ولتصحح بعض الخلل فى توازن القوى مع الولايات المتحدة إلى علاقة ندية حقيقية، وتوازن فعال. وهو ما تأكد مرة أخرى خلال الأزمة السورية، وتراجع واشنطن عن الضربة العسكرية التى توعدت بها دمشق.

فالموقف الروسى من الأزمة السورية جاء مغايرا للتوقعات، وأقرب للمواقف السوفيتية فى زمن الحرب الباردة، عندما كانت موسكو تقف بحسم فى مواجهة واشنطن لحماية مصالحها وحلفائها. فسوريا حليف استراتيجى مهم، وموطئ قدم لروسيا، يعنى التفريط فيها خسارة الشرق الأوسط برمته، وهو أمر لا يمكن تصوره بالنسبة لموسكو. ورغم النشاط الدبلوماسى الواضح الذى شهدته الدبلوماسية الروسية فى المنطقة، منذ تولى فلاديمير بوتين السلطة فى روسيا مطع عام ٢٠٠٠، والقفزات التى شهدها التعاون الاقتصادى والتقنى بين روسيا وعدد من دول المنطقة، فإن الكثيرين لم يلمسوا الصعود الروسى، وعودة دور موسكو وتأثيرها فى المنطقة إلا مع الأزمة السورية التى تعد كاشفة لفاعلية الدور الروسى فى المنطقة، ومثلت نقطة تحول مفصلية أوضحت استعادة روسيا لمكانتها كقوة كبرى مؤثرة فى شئون المنطقة، خاصة بعد المبادرة التى أطلقتها موسكو لتدمير الأسلحة الكيميائية السورية، مقابل وقف الضربة العسكرية الأمريكية لسوريا، وعقد مؤتمر جنيف٢ لنزع فتيل التوتر، وإبعاد شبح حرب مدمرة كانت تهدد المنطقة بأسرها، ولتبدو روسيا وكأنها تقود مسار الأحداث، بعد أن سلمت القوى الدولية والإقليمية الأخرى بالرؤية الروسية القائمة على ضرورة الانتقال السلمى للسلطة كطريق وحيد لتسوية الأزمة السورية، واحتواء تداعياتها الكارثية.

إلا أن الحرص على تجنب المواجهة المباشرة أدى إلى عودة الحرب بالوكالة مرة أخرى بين الغرب وموسكو، كما كان عليه الحال زمن الحرب الباردة، حيث كانت الحرب بالوكالة سمة مميزة لها. وكثيرا ما كانت المواجهة السوفيتية - الأمريكية يقوم بها أطراف أخرى، كما حدث فى كوريا، وفيتنام، وأفغانستان، وأنجولا، وغيرها. وهى أوضح ما يكون فى الأزمة الأوكرانية، حيث تدعم روسيا قوات الدفاع الذاتى فى الشرق الأوكرانى، فى حين يدعم الغرب كييف سياسيا، واستخباراتيا، وعسكريا، فضلا عن ضلوع واشنطن فى بدء الحملة الأمنية على الشرق، عقب زيارة مدير وكالة الاستخبارات الأمريكية، جون برينان، لكييف ولقائه مع قيادات أمنية فى أوكرانيا لبحث سبل دعم السلطات الأوكرانية الجديدة فى مواجهة الاحتجاجات، ثم فى استئناف العملية الأمنية، عقب زيارة جو بايدن، نائب الرئيس الأمريكى، لكييف، وذلك بعد فترة من الهدوء، عقب اتفاق جنيف، وحلول أعياد الفصح.

إن أوكرانيا معركة مصير، ليس فقط لموسكو، وإنما لواشنطن أيضا التى لم تكلل سياساتها بالنجاح فى العديد من الملفات الدولية والإقليمية على مدى ما يقرب من عقد ونصف عقد، بداية بأفغانستان والعراق، مرورا بأزمة أوسيتيا الجنوبية ٢٠٠٨، ثم الثورات العربية، ورهانها الخاسر على جماعة الإخوان، وخروج الأزمة السورية عن المسار الذى حلمت به وتمنته. ولا يمكن لها أن تقبل بهزيمة سياسية واستراتيجية جديدة فى الوقت الذى تبحث فيه عن أى نجاح يحفظ لها ماء الوجه داخليا ودوليا، خاصة أنها ترفض حتى اللحظة الاعتراف بتغير النظام الدولى، وأنها لم تعد قادرة على إدارة الشأن الدولى والإقليمى بحرية مطلقة، فى ظل وجود قوى أخرى تنافسها، وتحد من حركتها.

إن التحول إلى عالم متعدد القوى أصبح حقيقة لا يمكن تجاهلها، والقطبية الواحدة أصبحت من الماضى، وما تشهده العلاقات بين روسيا والغرب مرحلة تحول طبيعية لإعادة صياغة العلاقة بين الجانبين على أسس أكثر توازنا. فمحاولات الغرب للتحكم فى المارد الروسى الذى أفاق من غفوته لم تكلل بالنجاح، وسرعان ما سيدرك الغرب، خاصة أوروبا، أنه لا يمكن عزل روسيا، وأنها أصبحت أقوى وأكبر من أن تقاد، أو تكون تابعا، وأن السبيل الوحيد للتعامل معها هو من منطلق الاحترام المتبادل والشراكة.